S

UN LIBRARY

FEB 21 1992

UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/23608
19 February 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

رسالة مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، موجهة
الى رئيس مجلس الامن من رئيس مجلس إدارة لجنة
الامم المتحدة للتعويضات

يشرفني أن أحيل إليكم طيه ، لعناية مجلس الامن ، المعلومات التالية بشأن الدورة الرابعة لمجلس الإدارة .

عقد مجلس الادارة دورته الرابعة في الفترة من ٣٠ الى ٣٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . وتم كالمعتاد تقسيم أعماله الى جلسات عامة ، وجلسات للفريق العامل ألف ، الذي يتناول معايير تجهيز المطالبات ، والفريق العامل باء ، الذي يتناول الترتيبات الكفيلة بسداد المدفوعات الى صندوق التعويض .

وقد توصل المجلس ، في جلسته العامة ٣٣ ، المعقودة في ٣٤ كانون الثاني/يناير ، الى توافق في الآراء بشأن وضع حد أقصى لمبالغ التعويض عن الكرب الذهني والالم اللذين يعاني منهما المطالبون . وقد وضعت الحدود القصوى لكل مُطالب ولكل وحدة عائلية ، وتناولت حالات مختلفة . وأرفق نص مقرر المجلس بشأن هذه المسألة (S/AC.26/1992/8) (انظر المرفق الاول لهذه الوثيقة) .

وقد أحاط مجلس الادارة علماً برسالة مؤرخة في ١٦ كانون الثاني/يناير موجهة من البعثة الدائمة للعراق في جنيف ، تحيل تقريراً بعنوان "الالتزامات المالية للعراق واحتياجاته الاساسية" ، وتطلب فترة إمهال أمدها خمس سنوات قبل أن يشرع العراق في إسهامه في الصندوق . وقرر المجلس أن يبلغ حكومة العراق بأن المسائل المتصلة بالتقيد بقرارات مجلس الامن هي من اختصاص مجلس الامن ، ولذلك ينبغي أن يوجه الطلب الى مجلس الامن من خلال القنوات المناسبة . وقد أرفقت نسخ من هذه الوثائق (انظر المرفق الثاني لهذه الوثيقة) .

وقد ناقش المجلس ، على أساس المعلومات التي وفرها الامين التنفيذي ، الحالة المالية للجنة وقرر أن يبلغ مجلس الامن بشأنها .

92-07441 (٩٣)٠٤٣٠ش 190292 190292 190292

وأعرب ممثلو الكويت والعراق وتركيا عن رغبتهم في إلقاء بيانات أمام مجلس الادارة ، فوجه مجلس الادارة ، وفقا للفقرة ٥ من المبادئ التوجيهية لتصريف أعماله ، الدعوة إليهم ليفعلوا ذلك في جلستيه ٣٠ و ٣١ المعقودتين في ٣٠ كانون الثاني/ يناير .

وقرر المجلس أن يعلق الدورة ليستأنفها في أقرب وقت ممكن في موعد سيعلن عنه فيما بعد ، لاستكمال مناقشاته بشأن "التعويض عن الخسائر التجارية" على أساس ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (S/AC.26/1992/WP.21) .

(توقيع) اليكس رين
الرئيس
مجلس الادارة
لجنة الامم المتحدة للتعويضات

المرفق الاول

مقرر اتخذه مجلس إدارة لجنة الامم المتحدة للتعويضات ،
خلال دورته الرابعة ، في جلسته ٢٢ المعقودة في
٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢*

وضع حدود قصوى للتعويض عن الالام والكروب الذهنية

درس مجلس الادارة ، في دورته الثالثة ، مسالة إمكانية وضع حدود قصوى أو مبالغ محددة للتعويض عن الالام والكروب الذهنية على اساس دراسة اعدتها الامانة (S/AC.26/1991/WP.18) .

وبعد أن ناقش مجلس الادارة المسالة قرر اعتماد حدود قصوى لا مبالغ محددة للتعويض عن الالام والكروب الذهنية ، ولكنه اجّل التحديد الفعلي للمبالغ الى دورته الرابعة . ولمساعدة مجلس الادارة في مناقشته لمبالغ الحدود القصوى المنطبقة ، اعدت الامانة صحيفة معلومات عن عدد المطالبين المحتملين المؤهلين للحصول على تعويض عن الالام والكروب الذهنية (S/AC.26/1992/CRP.5) .

وبعد تبادل شامل للاراء حول الموضوع تم التوصل الى توافق في الاراء افضى الى الصيغ التالية بشان الحدود القصوى للتعويض عن الالام والكروب الذهنية:

الفئة الف: إذا كان زوج الشخص او احد اطفاله او احد والديه قد توفي .
... ١٥ دولار امريكي حد اقصى لكل مطالب ؛
... ٣٠ دولار امريكي حد اقصى لكل وحدة عائلية .

الفئة باء: إذا كان الشخص قد عانى من إصابة جسدية جسيمة انطوت على بتر احد اعضائه ، او تشويه ملحوظ دائم او مؤقت ، او فقدان استخدام او تعويق استخدام احد اعضاء الجسم او اطرافه او وظائفه او اجهزته ، بدرجة ملحوظة وبصفة دائمة او مؤقتة .
... ١٥ دولار امريكي حد اقصى للبتر ، او للتشويه الملحوظ

---

* سبق اصدارها بوصفها وثيقة من وثائق لجنة الامم المتحدة للتعويضات ، تحت الرمز S/AC.26/1992/8 المؤرخة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

الدائم ، أو لفقدان استخدام أو تعويق استخدام أحد أعضاء الجسم أو أطرافه أو وظائفه أو أجهزته ، بصفة دائمة ؛

٠٠٠ ٥ دولار أمريكي حد أقصى للتشويه الملحوظ المؤقت أو لفقدان استخدام أو تعويق استخدام أحد أعضاء الجسم أو أطرافه أو وظائفه أو أجهزته ، بدرجة ملحوظة وبصفة مؤقتة .

الفئة جيم: إذا كان الشخص قد عانى من اعتداء جنسي أو اعتداء أو تعذيب جسيمين .

٠٠٠ ٥ دولار أمريكي حد أقصى للحادث .

الفئة دال: إذا كان الشخص قد شاهد ايقاع أحد الأفعال الموصوفة في الفئات ألف أو باء أو جيم بصورة متعمدة على زوجه أو أحد أطفاله أو أحد والديه .

٥٠٠ ٣ دولار أمريكي حد أقصى لكل مطالب ؛

٠٠٠ ٥ دولار أمريكي حد أقصى لكل وحدة عائلية .

الفئة هاء: إذا أُخذ الشخص رهينة أو تم احتجازه بصورة غير قانونية لمدة تزيد على ثلاثة أيام ، أو لمدة أقصر في ظروف تدل على وجود خطر وشيك على حياته .

٠٠٠ ١٥ دولار أمريكي حد أقصى للمطالب مقابل أخذه رهينة أو احتجازه بصورة غير قانونية لأكثر من ثلاثة أيام ، أو لمدة أقصر في ظروف تدل على وجود خطر وشيك على حياته ؛

١٠٠ دولار أمريكي حد أقصى يوميا عن كل يوم احتجز فيه في العراق والكويت بعد الأيام الثلاثة ؛

٠٠٠ ١٠ دولار أمريكي حد أقصى للمطالب .

الفئة واو: إذا اضطُر الشخص إلى الاختباء لمدة تزيد على ثلاثة أيام بسبب وجود خوف له مبرراته الواضحة على حياته أو من أن يُؤخذ كرهينة أو يُحتجز بصورة غير قانونية ؛

٥٠٠ ١ دولار أمريكي حد أقصى للمطالب مقابل اضطراره للاختباء لمدة ثلاثة أيام ؛

٥٠ دولارا أمريكيا حد أقصى يوميا عن كل يوم اضطر فيه إلى الاختباء في العراق أو في الكويت بعد الأيام الثلاثة ؛

٠٠٠ ٥ دولار أمريكي حد أقصى للمطالب .

الفئة زاي: إذا حرم الشخص من جميع الموارد الاقتصادية ، مما يهدد على نحو خطير بقاءه وبقاء زوجه أو أطفاله أو والديه ، وذلك في الحالات التي لم تقدم إليه فيها مساعدة من حكومته أو من مصادر أخرى .

٣ ٥٠٠ دولار أمريكي حد أعلى لصاحب المطالبة ؛

٥ ٠٠٠ دولار أمريكي حد أقصى لكل وحدة عائلية .

ويمكن الجمع بين هذه المبالغ حيثما تنطبق أكثر من حالة فيما يتعلق بمطالبين بعينهم ، ولكن تنطبق الحدود القصوى العامة التالية على مجموع المبالغ التي يمكن للمطالبين بتعويض عن الآلام والكروب الذهنية أن يجمعوا بينها:

٣٠ ٠٠٠ دولار أمريكي كحد أقصى للمطالب الواحد ؛

٦٠ ٠٠٠ دولار أمريكي كحد أقصى للوحدة العائلية الواحدة .

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ موجهة
من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة إلى
رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات*

أتشرف بأن أرفق طياً "تقرير الالتزامات المالية للعراق واحتياجاته الأساسية" المؤرخ في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ والذي أعد بموجب الفقرة (١٩) من قرار مجلس الأمن ٦٨٧(١٩٩١) ويتضمن مجموع احتياجات العراق من النقد الأجنبي لتأدية التزاماته الناجمة عن خدمة الديون من أقساط وفوائد والحد الأدنى لسد حاجة الطلب المحلي الاستهلاكي والاستثماري بالإضافة إلى إصلاح وإعادة إعمار ما دمرته الحرب من مشاريع حيوية ذات أهمية خاصة بالنسبة للحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب العراقي . إن مجموع هذه الاحتياجات يبلغ ١٩٣,٦ مليار دولار أمريكي منها ٦٣,١ مليار دولار خدمة أقساط وفوائد الديون المستحقة ، و١٣٠,٣ مليار دولار لسد احتياجات الاقتصاد الوطني في حين أن مجموع إيرادات العراق لا يتوقع أن تزيد على ٦٤,٣ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥ ويشكل النفط ٩٨,٧ في المائة .

إن ضآلة عوائد صادرات العراق المتوقعة خلال السنوات الأربع القادمة ١٩٩٣ - ١٩٩٥ تجعل الاقتصاد العراقي في وضع في غاية الصعوبة حيث أن هذه العوائد لا تغطي الحد الأدنى من التزاماته المالية واحتياجاته من الغذاء والدواء فقط .

لذلك فإن حكومة العراق تطلب منحها فترة إمهال أمدها خمس سنوات على الأقل ليتسنى تلبية الاحتياجات الأساسية المدنية للشعب العراقي خلال هذه الفترة . وتأمل أن يأخذ مجلسكم الموقر قراراً بهذا الشأن .

---

* سبق اصدارها بوصفها وثيقة من وثائق لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ، تحت الرمز S/AC.26/1992/R.27 المؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ .

واكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة الرابعة لمجلس إدارة لجنة الامم المتحدة للتعويضات والتي ستعقد في جنيف في الفترة من ٣٠ ـ ٣٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ .

(التوقيع) برزان التكريتي
الممثل الدائم

خلاصة مكثفة

الالتزامات المالية للعراق واحتياجاته الأساسية

يواجه الاقتصاد العراقي التزامات مالية كبيرة واحتياجات أساسية ضخمة متمثلة في خدمة ديونه الخارجية وسد الفجوة الغذائية والطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية لأغراض الاستهلاك وإعادة تعمير ما دمرته الحرب والاستثمار للحفاظ على مستوى دخل الفرد وضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الوطني .

وفيما يلي نستعرض بإيجاز التزامات العراق المالية في خدمة ديونه الخارجية واحتياجاته الأساسية من النقد الأجنبي والاختلالات الهيكلية الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي من خلال المحاور الأساسية التالية:

أولا - الالتزامات المالية

يبلغ مجموع ديون والتزامات العراق الخارجية ١٤ ٦٦٥ مليون دينار أو ما يعادل ٤٧ ٠٥٨ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ عدا الفوائد(١) .

وبخصوص توزيع أرصدة هذه الديون والالتزامات حسب سنوات استحقاقها فإن الجدول التالي يوضح ذلك:

توزيع أرصدة الديون والالتزامات

مبالغ مستحقة وغير مدفوعة	مليون دينار	ما يعادل مليون دولار (٢)
١٩٩٢	٩ ٩٧٠	٣١ ٩٩٣
١٩٩٣	١ ٥٩٠	٥ ١٠٢
١٩٩٤	١ ٨٧٤	٦ ٠١٣
١٩٩٥	٨١٩	٣ ٦٢٨
مبالغ تستحق ما بعد ١٩٩٥	٤١٢	١ ٣٢٢
	١٤ ٦٦٥	٤٧ ٠٥٨

(١) تم تخمين الفوائد على رصيد المديونية الخارجية زائداً العجز السنوي المتراكم بمعدل فائدة سنوي ٦ في المائة فقط كما موضح في الجدول المرفق .

(٢) الدينار العراقي = ٨٨٩ ٣,٣٠٨ دولار أمريكي .

إن مشكلة المديونية الخارجية بالنسبة للاقتصاد العراقي لا تكمن في حجمها فحسب (التي تشكل ٦٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٠ بأسعار ١٩٨٩) وإنما تمتد إلى صعوبات خدمتها أيضاً حيث أن ٩٧ في المائة من هذه الديون تستحق خلال السنوات الأربع القادمة .

ثانيا - الاحتياجات الأساسية

تشتمل هذه الفقرة على مناهج الاستيراد وإعادة تكوين الخزين من الغذاء والسلع الأساسية وتكاليف إصلاح جانب من أضرار الحرب في القطاع المدني الحكومي والاستمرار في تنفيذ المشاريع التنموية التي كانت تحت التنفيذ إضافة إلى صافي الخدمات .

والجدول المرفق يوضح أن مجموع هذه الالتزامات للفقرات أعلاه يبلغ ٤٠,٧ مليار دينار بمعدل سنوي قدره ١٠,٢ مليار دينار خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٥ ، علماً بأن تقدير هذه الاحتياجات بلغ مجموعه ٩,٥ مليار دينار في عام ١٩٩٢ . وتمثل هذه المبالغ الحد الأدنى الذي يلبي احتياجات الاقتصاد العراقي لإعادة الحياة الطبيعية وفيما يلي استعراض موجز لأهم فقرات الاحتياجات الأساسية:

١ - منهاج الاستيراد:

يقدر مجموع تخصيصات مناهج الاستيراد للسنوات الأربع القادمة ١٢,٧ مليار دينار منها ٣,٧ مليار دينار فقط لعام ١٩٩٢ . وقد تم تقدير حاجة القطر للاستيرادات اعتماداً على منهاج عام ١٩٨٩ الذي اتسم أصلاً بالتقشف والتركيز على السلع الأساسية . وفيما يلي المجاميع الرئيسية لمناهج الاستيراد خلال الفترة القادمة:

(أ) السلع الأساسية (الغذائية والأدوية):

تم تخصيص مبلغ ٨١٩ ٣ مليون دينار لفقرتي الغذاء والدواء في مناهج الاستيراد للسنوات الأربع القادمة وبمعدل سنوي يبلغ ٩٥٥ مليون دينار أو ما يعادل ٣٠ في المائة من التخصيصات السنوية لمناهج الاستيراد مقابل تخصيص ٧٩٩ مليون دينار في منهاج عام ١٩٩٢ لاستيراد السلع الأساسية الغذائية والدوائية .

(ب) سلع الاستهلاك الأخرى والمواد الأولية:

تم تخصيص مبلغ ١٩٩ ٦ مليون دينار لهذه المجموعة وبمعدل سنوي ٥٥٠ ١ مليون دينار والذي يشكل نسبة قدرها ٤٨,٧ في المائة من التخصيصات السنوية لمناهج الاستيراد . مقابل تخصيص ٣٩٧ ١ مليون دينار في منهاج عام ١٩٩٢ لاستيراد سلع الاستهلاك الأخرى والمواد الأولية .

(ج) السلع الإنتاجية:

تم تخصيص مبلغ ٧١١ ٣ مليون دينار وبمعدل سنوي قدره ٦٧٨ مليون دينار حيث تشكل هذه التخصيصات نسبة قدرها ٢١,٣ في المائة من إجمالي تخصيصات منهاج الاستيراد . مقابل تخصيص ٥٦٧ مليون دينار في منهاج عام ١٩٩٢ لاستيراد السلع الإنتاجية .

٢ - إعادة تكوين الخزين (من الغذاء والسلع الأساسية):

نتيجة الحصار الاقتصادي ، استنفذت الحكومة خزينها الاستراتيجي من السلع الغذائية والمواد الأساسية والوسيطة وقد درج العراق على الاحتفاظ بما يعادل ٣٠ في المائة من استيراداته كخزين استراتيجي للطوارئ ، ولغرض إعادة تكوين هذا الخزين فإن المبالغ التي يتطلب تخصيصها استناداً إلى ذلك هي ٨٩٠ مليون دينار خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥ ويتوقع أن يتم تخصيص ٣٥٦ مليون دينار خلال عام ١٩٩٣ والتي تشكل نسبة ١٣,٤ في المائة من حجم استيرادات عام ١٩٩٣ .

٣ - إصلاح أضرار الحرب:

دمرت الحرب الهياكل الأساسية والمشاريع الحيوية التي تمس الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وخلقت حالة خطيرة من الضعف والتخلف يتوقع أن تبقى فترة طويلة من الزمن ما لم يتم تسريع إصلاح وإعادة إعمار ما دمرته هذه الحرب في القطاع المدني .

وسينصب اهتمامنا بكلفة إعادة تعمير المشاريع المدمرة التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للحياة الاقتصادية والاجتماعية والتي تقل كثيراً عن الأضرار المادية المباشرة وغير المباشرة التي خلفتها هذه الحرب . وتقدر كلفة إعادة إعمار هذه المشاريع بحوالي ٨,٠ مليارات دينار ، منها ٦,٤ مليار دينار بالعملة الأجنبية أو ما يعادل ٨٠ في المائة من هذه الكلفة ، ويتوقع أن يخصص منها ١,٩٣ مليار دينار خلال عام ١٩٩٣ ، علماً أن هذه الكلفة لا تشمل كلفة الأضرار غير المباشرة ، كتوقف الانتاج والأضرار الاجتماعية والانسانية المختلفة وكذلك أضرار الجانب العسكري ومنشآت الطاقة الذرية والتصنيع العسكري ، وأيضاً لا تشمل أضرار منشآت القطاع الخاص .

٤ - التزامات خطة التنمية:

بلغت مجموع التخصيصات الاستثمارية للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥ قرابة ٣٨,٧ مليار دينار وهي تمثل الحد الأدنى المطلوب لتحقيق معدل نمو واطيء جداً للناتج المحلي الاجمالي (عدا النفط) لا يزيد على ٣,٤ في المائة سنوياً وهي نسبة ضئيلة إذا ما أخذ بنظر الاعتبار معدل نمو السكان البالغ ٣,٨ في المائة سنوياً . وتشكل العملة الأجنبية من مجموع هذه التخصيصات حوالي ١٧,٣ مليار دينار وهي تمثل ٦٠ في المائة من

مجموع التخصيصات بمعدل سنوي قدره ٤ ٣٠٥ مليون دينار خلال الفترة المذكورة . وقد تم توزيع احتياجات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من العملات الأجنبية على سنوات الخطة وفق النسب التالية:

٣٣,٢ في المائة للسنة الأولى
٣٤,٧ في المائة للسنة الثانية
٢٩,٦ في المائة للسنة الثالثة
٣٣,٥ في المائة للسنة الرابعة

ثالثا - الايرادات المتوقعة

تقدر إيرادات العراق النفطية خلال السنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٥ بـ ١٩,٨ مليار دينار منها ٤,٤ مليار دينار لعام ١٩٩٢ .

أما الصادرات غير النفطية فهي محدودة جداً ولا يتوقع أن تتجاوز خلال السنوات الأربع ١٩٩٢ - ١٩٩٥ مبلغ ٢٧٠ مليون دينار .

رابعا - الفجوة بين المتطلبات والإيرادات المتوقعة من النقد الأجنبي

في ضوء المعطيات المذكورة في الفقرات (أولاً) و(ثانياً) فإن مجموع احتياجات العراق من النقد الأجنبي لتأدية التزاماته الناجمة عن خدمة الديون من اقساط وفوائد والحد الأدنى من سد حاجة الطلب المحلي الاستهلاكي والاستثماري ، بالإضافة إلى إصلاح أو إعادة إعمار ما دمرته الحرب من مشاريع حيوية ذات أهمية خاصة بالنسبة للحياة الاقتصادية والاجتماعية ، يبلغ مجموعها ٦٠,٥ مليار دينار ، منها ١٩,٨ مليار دينار خدمة أقساط وفوائد الديون ، و٤٠,٧ مليار دينار لسد احتياجات الاقتصاد الوطني ، في حين أن مجموع إيرادات العراق لا يتوقع أن يزيد على ٣٠,١ مليار دينار خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٥ ، يشكل النفط منها نسبة ٩٨,٧ في المائة كما هو موضح في الجدول المرفق ، وبهذا فإن الفجوة بين المتطلبات والإيرادات المتوقعة من النقد الأجنبي سوف يبلغ مجموعها المتراكم طوال الفترة حوالي ٤٠,٥ مليار دينار وبمعدل ١٠,١ مليار دينار سنوياً خلال الفترة ، علماً بأن العجز في عام ١٩٩٢ يتوقع أن يبلغ ١٥,٧ مليار دينار ، ويعود سبب زيادة حجم هذا العجز عن معدله السنوي إلى ضخامة حجم الأقساط عن الديون المستحقة في هذا العام والسنوات السابقة وذلك لكون هذه الأقساط تمثل جميع المبالغ المستحقة عن عام ١٩٩٢ والسنوات السابقة والتي لم يتم الاتفاق على تأجيلها وطريقة تسديدها .

إن ضآلة عوائد صادرات العراق المتوقعة خلال السنوات الأربع القادمة تجعل الاقتصاد العراقي في وضع لا يحسد عليه ، حيث أن هذه العوائد لا تغطي الحد الأدنى من التزاماته المالية واحتياجاته من الغذاء والدواء فقط . ويمكننا التوصل إلى هذا

الاستنتاج من الأرقام التي تشير إلى أن مصروفات العراق المتوقعة من النقد الأجنبي على خدمة ديونه القائمة من أقساط وفوائد مستحقة وما يتوقع استحقاقها خلال السنوات الأربع القادمة واستيراداته من الغذاء والدواء فقط سوف تبلغ ٢٤,٥ مليار دينار في حين يبلغ مجموع إيراداته ٣٠,١ مليار دينار خلال ١٩٩٣ - ١٩٩٥ كما هو مفصل أدناه:

مليون دينار

١٩٩٣ - ١٩٩٥

الأقساط المستحقة	١٤ ٣٥٣	
الفوائد	٥ ٥٧٨	(بمعدل ٦ في المائة سنويا على رصيد الديون الخارجية)
استيرادات الغذاء والدواء	٣ ٨١٩	(على أساس فوب)
إعادة تكوين الخزين من الغذاء والدواء	٢٨١	(استهلاك ٣ أشهر من الغذاء والدواء فقط)
أجور النقل والشحن	٥٧٣	(تمثل ١٥ في المائة من قيمة استيرادات الغذاء والدواء فقط)
المجموع	٢٤ ٥٠٤	
إيرادات الصادرات	٣٠ ٠٨٩	
العجز	٤ ٤١٥	

خامسا - أهم المشكلات الأساسية الأخرى التي تواجه الاقتصاد العراقي

تشير المتغيرات الاقتصادية الرئيسية الى وجود اختلالات ومشكلات اقتصادية عديدة تشوه توزيع الموارد وتعوق إعادة النشاط الاقتصادي إلى مستوياته الطبيعية بالسرعة المطلوبة والتي أهمها ما يلي:

١ - العجز المتراكم في الموازنة العامة للدولة:

بلغ العجز المتراكم في الموازنة العامة للدولة لغاية نهاية عام ١٩٩١ بحدود ٤٦ مليار دينار ، منه ٤٢,٣ مليار دينار ممول من الجهاز المصرفي والذي يشكل نسبة ١٨٧,٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٠ بأسعار ١٩٨٩ .

٢ - التضخم:

بلغت نسبة الزيادة في الأسعار ، معبراً عنها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك ، قرابة ٥١٥ في المائة خلال الفترة من ١٩٨٨ ولغاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، أي أن نسبة التضخم بلغت ٤١٥ في المائة خلال تلك الفترة وبمعدل تضخم سنوي قدره ١٣٨ في المائة مما يعكس تضخماً وفق مؤشرات السيولة أو العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي .

٣ - تدهور النشاط الاقتصادي:

لقد شهدت غالبية القطاعات والأنشطة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً أو تدهوراً في قيمتها المضافة وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٩ حيث بلغ معدل الانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي حوالي ١٧,٦ في المائة خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩١ ، الأمر الذي ترتب عليه تدهور في الدخل الفردي الحقيقي تقارب نسبته ٣٠ في المائة سنوياً إضافة الى الآثار السلبية التي تركها ذلك الانخفاض على النشاط الاقتصادي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي الحقيقي ، وتقدر الخسارة الناجمة عن ضياع الفرصة البديلة في عام ١٩٩١ ما قيمته ٨,١ مليار دينار ، أي ما يعادل ٢٦ مليار دولار .

٤ - الخلل في ميزان المدفوعات:

بلغ العجز في ميزان المدفوعات (الحساب الجاري) للفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ حوالي ٨,٨ مليار دينار أي ما يعادل ٢٨ مليار دولار تم تمويله من خلال الاقتراض الخارجي .

أما العجز في الحساب الجاري لنفس الفترة ، فيقدر بحوالي ٨,٨ مليار دينار .

٥ - الديون الخارجية:

تراكمت المديونية والالتزامات الخارجية حيث أصبح رصيدها في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ قرابة ٤٧,١ مليار دولار عدا الفوائد المستحقة الدفع ومنح الأقطار العربية الخليجية .

سادسا - مقترح حكومة العراق

استناداً إلى الحقائق المشار إليها في هذه المذكرة والمذكورة آنفاً التي تعكس بوضوح العجز المالي الهائل والفجوة الكبيرة بين الالتزامات المالية للعراق واحتياجاته المالية من جهة وإيراداته المحدودة والمتوقعة من صادراته خلال عام ١٩٩٢ بصورة خاصة والسنوات اللاحقة من جهة ثانية ، واستشهاداً بما توصل إليه السيد احتساري مساعد الأمين العام للأمم المتحدة المبعوث إلى العراق الذي ذكر في تقريره ما نصه "..... فقد جلب الصراع الذي حدث مؤخراً نتائج تشبه أحداث يوم القيامة على الهياكل الاقتصادية الأساسية ..... أما الآن فإن معظم الوسائل الداعية للحياة الحديثة قد دمرت أو أصبحت هزيلة لقد أعيد العراق إلى عصر ما قبل الثورة الصناعية وسيظل كذلك لفترة من الزمن ....." ، إن العراق بموارده المالية الحالية والمتوقعة خلال عام ١٩٩٢ والسنوات اللاحقة ليس بمقدوره لوحده استعادة الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة قبل أحداث ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وإن جهوداً عالمية مكثفة ينبغي أن توظف نحو مساعدته في تسريع العودة إلى الوضع الطبيعي .

لذلك ليس بمقدوره إطلاقاً تحمُّل أي استقطاع من إيرادات صادراته النفطية خلال عام ١٩٩٣ والسنوات القادمة ، والتي هي شحيحة ولا تكفي لتمويل سوى جزء قليل جداً من التزاماته المالية واحتياجاته الأساسية التي أشارت الفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن المرقم ٦٨٧(١٩٩١) بشكل لا لبس فيه إلى ضرورة مراعاتها .

لذلك فإن حكومة العراق تطلب منحها فترة إمهال أمدها خمس سنوات على الأقل لتنفيذ الفقرتين ١٨ و١٩ من قرار مجلس الأمن المذكور أعلاه . لكي يتسنى لها تكييف الاقتصاد بما يسمح بالوفاء بالتزاماته المالية الدولية واحتياجاته الأساسية .

الالتزامات المالية للعراق واحتياجاته الأساسية من النقد الأجنبي
(بملايين الدنانير)

الاستخدامات	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩١-٩٠	الموارد	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩١-٩٠
أولا- خدمة الديون الخارجية (أ+ب)	٦٧٤	١٠ ٧٨٣	٢ ٤٧٦	٣ ٨٩٨	١٩ ٨٣١	العوائد النفطية	٤١٦	٤ ٧٦٩	٥ ٠٥٦	٥ ٥٧٨	١٩ ٨١٩
(أ) الأقساط المستحقة	٩٧٠	٩ ٥٩٠	١ ٨٧٤	٨١٩	١٤ ٢٥٣						
(ب) الفوائد المستحقة	٧٠٤	١ ١٩٣	١ ٦٠٢	٢ ٠٧٩	٥ ٥٧٨	الصادرات الأخرى	٣٠	٦٠	٨٠	١٠٠	٢٧٠
ثانيا- احتياجات الاقتصاد (١+٢+٣+٤+٥)											
١- منهاج الاستيراد (أ+ب+ج)	٦٦٣ ٢	٩٨٣ ٢	٣٤١ ٣	٧٤٢ ٣	١٢ ٧٢٩						
(أ) المواد الغذائية	٧٩٩	٨٩٥	١ ٠٠٢	١ ١٢٣	٣ ٨١٩						
(ب) سلع الاستهلاك الأخرى والمواد الأولية	٢٩٧ ١	٤٥٣ ١	٦٢٧ ١	٨٢٢ ١	٦ ١٩٩						
(ج) السلع الانتاجية للقطاع الخاص	٥٦٧	٦٣٥	٧١٢	٧٩٧	٢ ٧١١						
٢- منهاج اعادة تكوين الخزين	٣٥٦	٢٦٧	١٧٨	٨٩	٨٩٠						
٣- اعمار ما دمرته الحرب	٩٢٠ ١	٩٢١ ١	٩٢١ ١	٦٤٠	٦ ٤٠٢						
٤- تخصيصات التنمية القومية	٨٢٧ ٣	٢٥٨ ٤	١٠٢ ٥	٠٥١ ٤	١٧ ٢٣٨						
٥- صافي الخدمات	٧٠٠	٨١٥	٩٢٠	١ ٠٣٠	٣ ٤٦٥						
المجموع = أولا + ثانيا	١٤٠ ٢٠	٠٢٧ ١٣	٩٣٨ ١٤	٤٥٠ ١٢	٦٠ ٥٥٥	المجموع الكلي	٤٤٦ ٤	٨٢٩ ٤	١٣٦ ٥	٦٧٨ ٥	٢٠ ٠٨٩
العجز	٦٩٤ ١٥	١٩٨ ٨	٨٠٢ ٩	٧٧٢ ٦	٤٠ ٤٦٦						

* الدينار العراقي = ٨٨٩ ٣,٢٠٨ دولار أمريكي

* محدثة لغاية ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢